

Distr.: General
12 November 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والخمسون
البند ١٠٤ من جدول الأعمال
التدريب والبحث

معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

كل سنة. ويستفيد الآن أكثر من ٥٥٠٠ مشترك كل سنة من أنشطة التدريب وبناء القدرات التي يضطلع بها اليونيتار. ٣ - ويمكن أن نخص بالذكر عددا من التطورات البرنامجية الهامة. إذ حققت برامج الزمالة في مجالات الدبلوماسية الوقائية، والقانون الدولي، والخدمة المدنية الدولية، وإدارة الشؤون الدولية، التي نظمت في أوروبا والدراسات التي نظمت في نيويورك توقعات المشاركين إلى حد بعيد. إلا أن عدد الترشيحات يتجاوز كثيرا عدد الأماكن المتاحة.

١ - أعد هذا التقرير امتثالا لقرار الجمعية العامة ٢٠٨/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ بشأن معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار). وتمثلت القضايا الرئيسية المطروقة في هذا القرار في توحيد البرامج، وبناء الشراكات، واستخدام اليونيتار بشكل نظامي، وتوطيد الأساس المالي، وتحقيق الاستمرارية في إدارة اليونيتار، وإعادة تصنيف معدلات الإيجار وتكاليف الصيانة.

ثانيا - توحيد البرامج

٤ - وقد طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ١٩٥/٥٣، المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، أن يواصل استطلاع جميع الطرق والوسائل الممكنة لتوفير مرافق إضافية للمعهد للمحافظة على مكاتبه والاضطلاع بالبرامج والدورات التدريبية التي تقدم دون تكلفة للدول وممثليها المعتمدين لدى مكاتب الأمم المتحدة في نيويورك ونيروبي وجنيف وفيينا. وحتى الآن لم تعرض أية مرافق إضافية على

٢ - يجري التوسع في البرامج بطريقة منضبطة، ومعظم هذا التوسع يجري في إطار الفئات المحددة بمرحلة إعادة البناء. ومعنى آخر، فإن تنفيذ مختلف البرامج التي أحازها مجلس أمناء المعهد يتطور بسلاسة. وظلت الأنشطة مطردة ومستمرة. واعتبارا من سنة ١٩٩٦، نُظِم نحو ١٢٠ برنامجا مختلفا وحلقة تدريبية وحلقة عمل مختلفة في شتى أنحاء العالم

بوجه خاص على الجوانب التقنية، وعلى التدريب على كيفية تسخير هذه التكنولوجيات لخدمة المجتمع. وفي خلال هذا الوقت، تلقى اليونيتار عددا متزايدا من طلبات التدريب على الجوانب القانونية والاقتصادية والاجتماعية التي تنطوي عليها الإنترنت، بما في ذلك نداءات معينة من البلدان الراغبة في تنفيذ دراسات استراتيجية بشأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، لضمان إلمام القانونيين المحترفين، لا سيما القائمون بالتنظيم، إلماما جيدا بالمسائل التي تطرحها الإنترنت والوسائط المتعددة والاتصالات السلكية واللاسلكية، وللإشتراك بصورة نشطة في وضع التشريعات الدولية الجديدة، لا سيما في إطار المنظمات الدولية.

٧ - وفي سنة ٢٠٠١، سيكون برنامج سياسة الهجرة الدولية، الذي يعتمد على الدراية الفنية لدى المشاركين في تنفيذه ولدى الكيانات الدولية والإقليمية الأخرى، قد نظم ثلاثة أنشطة تتيح بناء القدرات فيما يختص بجميع جوانب سياسة الهجرة وإدارة الهجرة لكبار المسؤولين الحكوميين، وتعزز التعاون والحوار بين الدول لمواجهة تحديات الهجرة المعاصرة على نحو أفضل. وهذه الأنشطة تشمل ما يلي: حلقة دراسية بشأن سياسة الهجرة الدولية لصالح بلدان منطقة البحر الكاريبي، في كينغستون في أيار/مايو؛ ومشاورات على سبيل المتابعة لصالح بلدان آسيا الوسطى والقوقاز والبلدان المجاورة، في اسطنبول في حزيران/يونيه؛ وحلقة دراسية بشأن سياسة الهجرة الدولية مقرر عقدها لصالح غرب أفريقيا، في داكار في كانون الأول/ديسمبر. والوثائق المرجعية المتصلة بهذه الأحداث، ومن بينها موجز الاستنتاجات والتوصيات، متاحة على موقع unimp@gve.ch.

٨ - وبناء على طلب الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، نظم اليونيتار حلقتين لتدريب الصحفيين المحليين على إستعمال الإنترنت للأغراض المهنية

المعهد، وإن كانت البرامج التدريبية المخصصة للدبلوماسيين المعتمدين لدى الأمم المتحدة في مكسي نيروبي وفيينا ما برحت تُنظم في حدود الموارد القائمة. وقد لا يكون ممكنا الحفاظ على هذه الأنشطة إذا لم تُزد التبرعات المقدمة إلى الصندوق العام لليونيتار. وقد شجعت الجمعية العامة، في قرارها ٢٠٨/٥٥، مجلس الأمناء على النظر في زيادة تنويع الأماكن التي تقام فيها الأنشطة التي ينظمها المعهد وعلى أن يدرج ضمنها المدن التي تستضيف اللجان الإقليمية، وذلك من أجل التشجيع على مشاركة أكبر وتخفيض التكاليف. وهذا ما لا يمكن لمجلس الأمناء أن ينظر فيه دون تقوية الصندوق العام بدرجة كبيرة، حتى ولو كانت هذه البرامج محققة لفعالية التكلفة بدرجة عالية. وسيواجه اليونيتار صعوبات متزايدة فيما يختص بتلبية طلبات معينة من الدول الأعضاء بشأن تصميم وتنفيذ برامج يغطي الصندوق العام تكاليفها، هذا إن لم تستجب البلدان المانحة لنداءات الجمعية العامة العديدة المتكررة التي تدعو هذه البلدان إلى استئناف تبرعاتها أو زيادتها.

٥ - ووافق صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية على تمويل برنامج بشأن تدريب حفاظ السلام على تلبية الاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال في أثناء الصراع. ويتوقع أن ينضم مانحون ثنائيون إلى هذه المبادرة.

٦ - ووردت منح من مصدر متعدد الأطراف لتطوير برنامج القانون والفضاء الحاسوبي (الذي يحتمل أيضا أن يموله البنك الدولي مستقبلا). وقد أصبحت مسألة الأطر التنظيمية أمرا أساسيا لتطور الشبكة العالمية (إنترنت). وتؤدي الأطر التنظيمية والمالية الوطنية دورا أساسيا في تطوير الهياكل الأساسية، وروح الإبداع لدى الأعمال التجارية، واستعمال الجمعيات والمدارس وما شابهها للوسائط الجديدة. وعلى مدى السنوات الست الماضية، أخذ اليونيتار ينفذ برامج تدريبية بشأن تكنولوجيات المعلومات، مع التركيز

لطرق قضايا تغير المناخ في أقل البلدان نمواً. وهذا البرنامج سيوضع موضع التنفيذ في القريب العاجل في ٤٦ بلداً.

١١ - ومنذ أواخر عام ١٩٩٨، وجدت مسألة الحوار بين الحضارات موضعها على جدول أعمال الأمم المتحدة. وقد اتخذت الجمعية العامة ثلاثة قرارات بشأن هذا الموضوع (القرارات ٢٢/٥٣ و ١١٣/٥٤ و ٢٣/٥٥) ووافقت فيها الدول الأعضاء على إعلان سنة ٢٠٠١ سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات. وهذه القرارات بطبيعتها شديدة العمومية وشاملة لكل القضايا والاعتبارات، نظراً لأن الحوار بين الحضارات يستهدف الاشتراك في تحقيق أهداف ميثاق الأمم المتحدة؛ وهي تهيئ بالحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية أن تنظر في إنشاء الصندوق الاستئماني لتشجيع الحوار بين الحضارات. وهذا الأساس العريض يسمح بالعديد مما يمكن أن يكون مبادرات محددة ذات وجهة عملية من شأنها أن تساعد على تعزيز الاعتراف بالآخر وتفهمه. وفي هذا الإطار، استهل اليونيتار بحثاً تدريبي الوجهة يركز على الحوار بين الحضارات بوصفه سبيلاً ممكناً لتناول مسألة الأمن البشري. ويجري استكشاف مواضيع مختلفة، من قبيل التنمية المستدامة، والهجرة، واستعمال الموارد الطبيعية، وفض النزاعات، وإتقاء الصراعات، وحقوق الإنسان. وتشمل المواضيع الأخرى التي يمكن بحثها: الشفافية والمساءلة - المسؤولية أمام الدول ذات السيادة؛ وكيفية تناول مسألة "الحكم الرشيد" - من الجوانب الاجتماعية والسياسية والثقافية والقانونية (المؤسسية)؛ ومكافحة التهميش أو الاستبعاد الاقتصادي - الاجتماعي؛ وزيادة فرص الفئات الأضعف بفضل الرعاية الصحية الأولية ومكافحة الأمراض المعدية (ومن بينها فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز))؛ وزيادة حماية المدنيين في أثناء الصراعات المسلحة الدولية والداخلية.

(كينشاسا وغوما). وقد أعرب الحزبان المتنافسان الرئيسيان في جمهورية الكونغو الديمقراطية عن تقديرهما البالغ لهذه الدورة الدراسية. وهذه قد تتلوها مبادرات أخرى. وجدير بالملاحظة أن الدورة التي استغرقت أسبوعين كانت أول المشاريع ذات التأثير العاجل التي نُفذت بناء على قرار من مجلس الأمن.

٩ - وعلى سبيل المتابعة للاجتماع الرفيع المستوى المعني بالشراكة بين المناطق الأوروبية والأمم المتحدة لأجل الإصلاح في فترة ما بعد الصراع، بتركيز شديد على منطقة البلقان ولا سيما كوسوفو، طلب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى اليونيتار أن ينفذ مشروعاً نموذجياً لبناء القدرات في بلديتين من بلديات كوسوفو في ميدان الإدارة البلدية والتخطيط البلدي بفضل حوسبة الخدمات العامة. وهذا المشروع تديره البلديتان باستخدام مفهوم التعاون اللامركزي. وتشارك بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيتار في تنظيم اجتماع مائدة مستديرة في بريشتينا بشأن التدريب، يستهدف خدمة جميع أصحاب المصلحة الذين يعينهم الأمر. ويتوقع أن يتيح هذا المسعى رسم صورة واضحة للاحتياجات التدريبية في كوسوفو وإعداد خطة عمل محددة للتدريب مشفوعة بخريطة دقيقة للاحتياجات التدريبية، وذلك فضلاً عن الأنشطة التدريبية الجارية والأنشطة التدريبية المزمع القيام بها.

١٠ - وبسبب الصعوبات التي ووجهت في خلال الدورة السادسة لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المعقودة في لاهاي، خيمت اللبلة لبعض الوقت على برنامج اليونيتار المتعلق بتغير المناخ. وقد أبرم اليونيتار لتوه اتفاقاً مع البرنامج الإنمائي (بموافقة الأمانة التنفيذية للاتفاقية المذكورة) لتصميم وتنفيذ برنامج هام ممول من مرفق البيئة العالمية بشأن بناء القدرات البشرية والمؤسسية

مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، لكي تعقد في لاهاي. والهدف الرئيسي للحلقة هو تلاقحي البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية لوضع استراتيجيات مستدامة للبلدان بهدف تعزيز قدراتها على التحليل الكيميائي والرصد لأغراض الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، مع التسليم بالظروف والأولويات الوطنية؛

(ج) برنامج جديد للتدريب وبناء القدرات يُضطلع به بالتعاون مع منظمة العمل الدولية وغير ذلك من المنظمات الشريكة للبرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، وهو يستهدف مساعدة البلدان على إعداد وتنفيذ خطط للاتصال والعمل تتعلق بالأخطار الكيميائية تنبثق عن النظام المتوائم على الصعيد العالمي لتصنيف ووسم المواد الكيميائية. وهناك مشاريع قطرية نموذجية مدة كل منها سنتان يجري تنفيذها في سري لانكا وزامبيا أو يجري إعدادها في عدد من البلدان النامية، مع احتمال تمديد نطاقها إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

١٤ - أما برنامج التدريب وبناء القدرات في مجال الجوانب القانونية لتقليل الديون وتنظيم الشؤون المالية والتفاوض، فإنه مستمر في بلدان إفريقيا الناطقة بالانكليزية وفييت نام. وتتمثل آخر التطورات الإيجابية في توسيع نطاق البرنامج ليشمل بلدان أفريقيا الناطقة بالفرنسية. وقد وقع اليونيتار ومؤسسة بول - دت (وهي الجناح التدريسي للمصرف الإقليمي لغرب أفريقيا والمصرف الإقليمي لوسط أفريقيا، وهما مصرف دول أفريقيا الوسطى و المصرف المركزي لدول غرب أفريقيا) مذكرة تبين بالتفصيل الأنشطة المشتركة للتدريب وبناء القدرات لصالح دول وسط وغرب أفريقيا، التي هي في معظمها دول ناطقة بالفرنسية. وكجزء من هذا الاتفاق سيساعد اليونيتار مؤسسة بول - دت على

١٢ - وفي إطار برنامج إدارة الشؤون الدولية، طلب مكتب البرنامج الإنمائي في أذربيجان تنظيم برنامج رفيع المستوى بشأن التنمية البشرية المستدامة، وطلب مكتب البرنامج الإنمائي في ملاوي إعداد برنامج عن الإدارة الكفاء للاجتماعات الدولية. وهناك بين المشاريع الجديدة العديدة مشروع حديث ترعاه اللجنة الأولمبية يتعلق بتعزيز النماء البشري بفضل الرياضة، وهو مشروع يستحق أن نخصه بالذكر. وهو يدخل ضمن مبادرة جديدة أطلقها الأمين العام في شباط/فبراير سنة ٢٠٠١ عندما قام بتعيين مستشار خاص معني بتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام بهدف إقامة صلات أوثق بين الأمم المتحدة وعالم الرياضة.

١٣ - وبرامج التدريب وبناء القدرات في مجال إدارة المواد الكيميائية والنفايات، تدعم ما تبذله البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من جهود للتأكد من أن المواد الكيميائية والنفايات الخطرة تُعالج بصورة مأمونة دون الإضرار بصحة البشر أو بالبيئة. وتشمل المبادرات الجديدة ما يلي:

(أ) البرنامج المشترك بين اليونيتار والبرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، وهدفه مساعدة البلدان على إعداد وإدامة برامج وطنية متكاملة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية لأجل مساعدة البلدان المهتمة بالأمر على إنشاء خطة وطنية رسمية مستدامة يمكن بفضلها ضمان إجراءات متكاملة متسقة متصلة بإدارة المواد الكيميائية إدارة آمنة. وهناك ثلاثة بلدان، هي إكوادور وسري لانكا والسنغال، تلقى دعماً من اليونيتار لمدة ١٨ شهراً؛

(ب) حلقة عمل مواضيعية تُعنى بتعزيز القدرات الوطنية على التحليل الكيميائي والرصد لأغراض الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، وقد نظمت هذه الحلقة بالتعاون

تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ عن إدارة وحفظ مواقع التراث العالمي فيما يختص بالجوانب المتعلقة بالقانون والسياسات والإدارة. وسيعقد في شباط/فبراير عام ٢٠٠٢ مؤتمر دولي بشأن "الأمن البشري فيما يختص بالبشر والبحر والبيئة". ويُنظر بشكل متزامن في خيارات مختلفة من أجل تعزيز ووضع برنامج مستدام للتدريب وبناء القدرات موجّه إلى المهنيين من بلدان آسيا والمحيط الهادئ.

١٧- ويقوم برنامج صنع السلام والدبلوماسية الوقائية بعدد من الأنشطة لصالح مجموعة كبيرة من الفئات المستهدفة، كما يلي:

(أ) إن أقدم هذه الأنشطة هو برنامج الزمالة في مجال صنع السلام والدبلوماسية الوقائية، المشترك بين اليونيتار وأكاديمية السلام الدولية الذي دخل سنته التاسعة. وهو يُنفذ سنويا في النمسا ويقدم لموظفي الأمم المتحدة والدبلوماسيين وموظفي المنظمات الإقليمية من المستويين المتوسط والعالي تدريبا متقدما على تحليل الصراعات والتفاوض والتوسط بشأنها؛

(ب) وعلى وجه التحديد يركز برنامجان تدريبيان إقليميان لتعزيز إتقاء الصراعات وبناء السلام في أفريقيا على الحاجة الملحة إلى تحسين إتقاء الصراعات وفضها في أفريقيا؛ وهما يُنفذان سنويا. ويوفر الأول تدريبا متقدما للموظفين من المستويين المتوسط والعالي العاملين بوزارات الخارجية والدفاع في البلدان الأفريقية، فضلا عن موظفي المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية العاملين في هذا المجال. ويركز الثاني بشكل محدد على منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ويُنفذ بالتعاون مع المركز الإقليمي للتدريب على حفظ السلام الكائن في هراري والتابع للجماعة الإنمائية؛

(ج) تم وضع برنامجين تدريبيين سنويين لممثلي الأقليات وجماعات السكان الأصليين. وبرنامج التدريب الرامي إلى تعزيز قدرات ممثلي الأقليات والسكان الأصليين

إجراء تقييم للاحتياجات المتعلقة بالتدريب على الجوانب القانونية لتقليل الديون وإدارة الشؤون المالية، وعلى عقد سلسلة من الحلقات الدراسية الإقليمية. وهذا البرنامج التدريبي المشترك سيخدم ١٤ بلدا من بلدان منطقة الفرنك الأفريقي فضلا عن بلدين آخرين ناطقين بالفرنسية. وبموازاة الأنشطة التدريبية لهذا البرنامج، فإنه سيواصل إصدار منشوراته كجزء من مجموعاته الوثائقية. وبالإضافة إلى ذلك، تقرر مؤخرا إصدار سلسلة من المنشورات بشأن أفضل الممارسات. وقد أدرجت كافة المنشورات والوثائق، فضلا عن المعلومات المتعلقة بآخر الأنشطة والتطورات، على موقع حاسوبي جديد مخصص لبرنامج تقليل المديونية وإدارة الشؤون المالية (هو www.unitar.org/dfm). وصمم هذا الموقع الحاسوبي ليكون بمثابة "مركز للموارد القانونية والمالية" للمسؤولين الحكوميين الأفارقة. والسمة الأساسية لهذا البرنامج هو علاقة الشراكة التي تربطه بمعاهد التدريب الإقليمية الأفريقية. وتجري الأنشطة البرنامجية بالتعاون مع خمسة معاهد من هذا القبيل في شرق أفريقيا وغربها وجنوبها، الأمر الذي يؤدي إلى تقاسم التكاليف وتحقيق التكامل.

١٥- ويتواصل تقدّم البرنامج التدريبي من أجل تطبيق القانون البيئي بصورة مُرضية. وقد حصلت تطورات إيجابية في الماضي القريب، تمثل في تنظيم حلقات دراسية وطنية وإقليمية بشكل متواز مع توزيع الدورات التعليمية بالمراسلة، فضلا عن البرامج المكتملة لبناء القدرات في البلدان الإفريقية الناطقة بالفرنسية. وعُقدت الحلقة الدراسية الأولى في لاروشيل، بفرنسا، لعشرة بلدان من غرب أفريقيا الأسبوع الأول من تشرين الأول/أكتوبر. وستُعقد الحلقة الدراسية الثانية بالرباط في تشرين الثاني/نوفمبر. وأجريت اتصالات جديدة مع لجنة أمريكا الوسطى للبيئة والتنمية.

١٦- وبدأت المرحلة التجريبية من برنامج اليونيتار - هيروشيما. وكان من المقرر عقد حلقة العمل الأولى في

وستوضع اللمسات الأخيرة عليها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وستعقد الحلقة الدراسية الأولى للممثلين الخاصين للأمين العام في آذار/مارس ٢٠٠١ بينما تقرر أن تعقد الحلقة الثانية في أيار/مايو ٢٠٠٢.

١٨ - ويتوسع بسرعة بإجراء البحوث في سبيل التدريب وعنه وبشأنه، ولا سيما من أجل تحديد ووضع منهجيات "هرمية عكسية" جديدة تتطلب المشاركة المباشرة والنشطة من جانب الأشخاص والمؤسسات والدول المتلقية.

١٩ - دورات التدريب بالاتصال الحاسوبي المباشر - استنادا إلى ما اكتسب من خبرة ودراية من التدريب الإقليمي السابق على الجوانب القانونية لتقليل الديون وإدارة الشؤون المالية، وبغية تدريب المزيد من الموظفين بتكلفة مثلى، يعمل اليونيتار على إتاحة حيز بالاتصال الحاسوبي المباشر لتدريب الموظفين الحكوميين من أفريقيا على جوانب قانونية مختارة لمسائل الديون والإدارة المالية والمفاوضات. وسيجري إعداد مجموعة مؤلفة من ست دورات تدريب بالاتصال الحاسوبي المباشر خلال ثلاث سنوات. وتم تصميم الهيكل المؤقت للدورة وإتاحته على موقع اليونيتار المتعلق بإدارة الديون (www.unitar.org/dfm). وأتيح بالإضافة إلى ذلك مواد محمية بحقوق النشر كان اليونيتار قد أعدها في السابق. ويختبر اليونيتار أيضا حيز الـ "متدى للمناقشة"، سيستخدم للاتصال الحاسوبي المباشر بين المشاركين والخبراء واليونيتار. واليونيتار بصدد إعداد دورة تدريب الاتصال الحاسوبي المباشر مدتها خمسة أيام تستند بشكل أساسي إلى المواد المتوافرة. وفي نهاية عام ٢٠٠١، سيُعد برنامج القانون البيئي إصدارا بواسطة الاتصال الحاسوبي المباشر لدورة التعليم بالمراسلة المتعلقة بالقانون البيئي. وسيبدأ المشروع باللغة الفرنسية. وستتضمن الدورة ١٠ وحدات دراسية وسيتم تعزيزها بالمدرسين.

٢٠ - ونشطت عدة منظمات دولية ووكالات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات أفريقية ووكالات ثنائية نشاطا بالغاً على

في مجال اتقاء الصراعات وبناء السلام يُنفذ كل سنة في جنيف بالتزامن مع الاجتماع السنوي للفريق العامل المعني بالسكان الأصليين. وسيُنفذ أيضا برنامج تدريبي إقليمي في المستقبل بالتناوب بين المناطق؛

(د) وبرنامج الإحاطة واستخلاص المعلومات من ممثلي الأمين العام الخاصين والشخصيين يجمع بين البحوث والتدريب من أجل حفظ الدروس القيمة المستخلصة من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويتضمن البرنامج ما يلي:

'١' استخلاص المعلومات من الممثلين والمبعوثين الخاصين والشخصيين بإجراء مقابلات معمقة؛

'٢' إعداد كتيب للممثلين الخاصين للأمين العام يتألف من خلاصة، حسنة التنظيم، للدروس المستفادة والتوصيات المستخلصة من هذه المقابلات؛

'٣' مجموعة من أشرطة الفيديو وأقراص الفيديو الرقمية توزع مع الكتيب؛

'٤' حلقة دراسية سنوية للممثلين الخاصين للأمين العام وكبار موظفي الأمم المتحدة لإتاحة حيز لتبادل الخبرات والدروس المستخلصة ولتعزيز الحوار؛

'٥' برنامج إحاطة أكثر منهجية يستند إلى توصيات الممثلين الخاصين للأمين العام.

وسيشكل الكتيب المعد للممثلين الخاصين للأمين العام وأشرطة الفيديو الرقمية جزءاً من برنامج إحاطة ممثلي الأمين العام الخاصين الجدد ويجري القيام بجميع هذه الأنشطة بالتعاون الوثيق مع كبار الموظفين في الإدارات ذات الصلة. وقد قطع العمل على إجراء المقابلات وإعداد الكتيب وأشرطة الفيديو/أقراص الفيديو الرقمية شوطاً متقدماً

انتقالية لإعداد المواد التدريبية اللازمة لبرامج المعهد وأنشطته، وشددت على ضرورة تركيز دورات اليونيتار الدراسية على قضايا التنمية بصفة رئيسية. وقد قطع اليونيتار في الماضي القريب أشواطاً بعيدة في هذا الاتجاه. فقد تم توظيف أشخاص من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية (الاتحاد الروسي، وإستونيا، وأوزبكستان، وقيرغيزستان، وكازاخستان) كاختصاصيين. وتم أيضاً توظيف خبراء من المناطق النامية الرئيسية الثلاث للاضطلاع بالأنشطة التدريبية في البلدان النامية وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة إنتقالية. وتنبثق التطورات الأكثر دلالة عن منهجية اليونيتار التدريبية الجديدة التي تقوم على إشراك أفراد ومؤسسات من مختلف المناطق المعنية في الأنشطة التدريبية. وفيما يتعلق بالبرنامج التدريبي للديون والإدارة المالية، فإن ما يزيد على نصف الاختصاصيين قد جاء من أفريقيا. وغالبية الاختصاصيين في البرنامج التدريبي المتعلق بصنع السلام والدبلوماسية الوقائية جاءت من المناطق المستهدفة. وأنشطة اليونيتار توجه بشكل متزايد بتأثير الاحتياجات القطرية وتنفذ قطريا. ويمكن الافتراض بأن اليونيتار يؤمن مقابل كل خمسة استشاريين محليين خبيرا خارجيا واحدا، غير أنه غالبا ما يكون أصلا من بلد نام. وفي إطار مفهوم التوأمة بين بلدان الجنوب، يُدعى الموظفون الحكوميون من بلد تُنفذ فيه أحد المشاريع لإطلاع بلد يُنفذ فيه مشروع جديد على الدروس المستخلصة. ويُعتبر برنامج تغيير المناخ مجالا آخر من منح فيه اليونيتار الأولوية للخبراء ومراكز البحوث والمنظمات غير الحكومية الموجودين في البلدان النامية. وأجريت أحدث دراسة استقصائية أعدها اليونيتار عن بروتوكول كيوتو بالتعاون مع خمس مؤسسات إقليمية للدراسات الاستقصائية من البلدان النامية حصرا (الأردن، وجنوب إفريقيا، وسري لانكا، والسنگال، وكولومبيا). وعلاوة على ذلك، ينكبّ اليونيتار حاليا على استعراض

مدى السنوات الأربع الماضية لدعم البلدان الأفريقية في إطار مرحلة أولى من مراحل مشاريع لنظم معلومات بيئية تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة. وهذه المشاريع ترمي إلى تحسين تبادل البيانات والمعلومات المتصلة بالبيئة على وجه العموم والحصول عليها (بما في ذلك البيانات والمعلومات المتصلة بالزراعة والأحراج والمياه) ولتعزيز زيادة عملية المشاركة والإدارة واتخاذ القرارات في ميدان البيئة. ونظرا للنتائج الجيدة التي تحققت حتى الآن، طلب عدد من البلدان والمناطق دون الإقليمية الأفريقية توسيع هذا البرنامج على النحو التالي:

(أ) إتجاه المعاهدات البيئية الأخرى المتعددة الأطراف، التي من قبيل إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (في أوغندا، وبنن، وتونس) واتفاقية التنوع البيولوجي (في أوغندا، وبنن، وتونس) واتفاقية أراضي المستنقعات ذات الأهمية الدولية باعتبارها موقعا للطيور المائية (إتفاقية رامسار) (في أوغندا، وبنن) وبروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون (في بنن، والسنگال)؛

(ب) توسع جغرافي يشمل الجزائر، والجمهورية العربية الليبية، وموريتانيا في إطار الاتحاد المغاربي، وبوركينا فاسو، وغامبيا، وغينيا، والنيجر (في إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل)، وإثيوبيا، وإريتريا، والسودان، وكينيا (في إطار الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية)، فضلا عن بلدان أفريقيا الوسطى والجنوبية.

ثالثا - بناء الشراكات

٢١ - في قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٥٥، طلبت الجمعية إلى مجلس أمناء اليونيتار أن يكتشف جهوده الرامية إلى جذب الخبراء من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة

(د) المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، التي أبدت اهتماما بالغاً بتطوير التعاون مع اليونيتار، لاسيما في التدريب المتعلق بميداني السكان والهجرة؛

(هـ) المستشار الخاصة للأمين العام المعنية بالمسائل الجنسانية وبالنهوض بالمرأة، لإجراء بحوث ودراسات عن المنهجيات الممكنة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في برامج التدريب وبرامج بناء القدرات التي يقدمها اليونيتار؛

(و) المدير التنفيذي لمؤسسة الأمم المتحدة للشراكات الدولية ونائب الرئيس الأقدم لمؤسسة الأمم المتحدة، للنظر في أفضل السبل التي تتيح لليونيتار تقديم خدماته إلى هاتين المؤسستين؛

(ز) عدة رؤساء وكالات وإدارات، كمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورئيس إدارة عمليات حفظ السلام ورئيس إدارة الشؤون السياسية ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، في سياق برنامج صنع السلام والدبلوماسية الوقائية، وذلك فضلا عن رئيس مرفق البيئة العالمية ووكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، فيما يتعلق بالبرامج التي سيُشار إليها لاحقا.

٢٣ - ويجري العمل على تعزيز الشراكات داخل المنظمة. وهذا التعاون يتعمم أيضا على نطاق المنظمة ويجري تعزيزه عن طريق مؤسسات التدريب والبحوث على الصعيدين الإقليمي والقطري، ولا سيما في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها في مرحلة إنتقالية. وكمثال على هذا التعاون، تجدر الإشارة إلى التعاون بين اليونيتار ومعهد الإدارة الاقتصادية الكلية والمالية في إفريقيا الشرقية والجنوبية

برنامجه بغية إضفاء اللامركزية التامة على مكونات التدريب. والتزاما منه بشكل كامل بمشاريع المقررات المتعلقة ببناء القدرات في مجال تغيير المناخ التي وضعتها الأطراف في الدورة السادسة لمؤتمر أطراف اتفاق الأمم المتحدة الإطاري بشأن تغيير المناخ، يقترح اليونيتار تيسير إنشاء أو تعزيز المراكز الجامعية أو مراكز التدريب القائمة. لذا، يرى الأمين العام أن قيام اليونيتار بتوظيف الخبراء من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة إنتقالية لم يعد مشكلة مطروحة.

٢٢ - كما يجري توحيد شبكة شركاء اليونيتار. فجميع البرامج الجارية تقريبا تُصمم وتُنَفَّذ بالاشتراك مع مؤسسة أو أكثر، من داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها. وعلى مدى الأشهر القليلة الماضية، عُقدت عدة اجتماعات رفيعة المستوى أو جرى تبادل رسائل بين المدير التنفيذي لليونيتار ومختلف رؤساء الإدارات أو البرامج، بمن فيهم:

(أ) وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام ورئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية، بشأن التعاون في التدريب على حفظ السلام؛

(ب) مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للنظر في مشاريع مشتركة لبناء القدرات في المجتمعات التي مزقتها الحروب ولاستئناف التعاون في ميدان التدريب البيئي، وبخاصة تغيير المناخ؛

(ج) المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، من أجل تحديد السبل التي تتيح للمكتب الاستفادة من خدمات اليونيتار. ويجري ترتيب اجتماعات في جنيف ونيويورك وأبيدجان بين مديري المشاريع في المكتب ومنسقي البرامج في اليونيتار. وسيوضع في الاعتبار في كل ملف يستطيع اليونيتار تقديم المساعدة بشأنه؛

المساعدة. والهدف الإجمالي للدعم الذي يقدمه المرفق للتقييم الذاتي للقدرات الوطنية هو إتاحة الفرصة للبلدان لكي توظف بدور قيادي في تحديد احتياجاتها من القدرات وأولوياتها فيما يتعلق بالبيئة العالمية، آخذة في الاعتبار الاتفاقيات العالمية الثلاث المعنية بالتنوع البيولوجي وتغير المناخ والتصحر/تدهور التربة.

٢٦ - وفي أثناء إعداد الدليل، ساهم اليونيتار بتجربته وخبرته الطويلة في مساعدة البلدان على تعزيز خططها الوطنية التي تخدم العديد من أصحاب المصلحة وعلى تعزيز قدراتها الوطنية في مختلف المجالات البيئية، بما في ذلك مساعدتها على التقييم الذاتي للاحتياجات. وبصورة خاصة تكسب برامج الدعم التي تراعي الخصائص الوطنية التي يوظف بها المعهد، التي تشمل توفير التوجيه والتدريب والدعم التقني لكل قطر على حدة لمساعدة البلدان على تقييم بنيتها التحتية القانونية والمؤسسية والإدارية والتقنية القائمة لصالح بعض قضايا الإدارة البيئية (إدارة المواد الكيميائية، على سبيل المثال)، أهمية خاصة بالنسبة لعملية التقييم الذاتي للقدرات الوطنية.

٢٧ - وطوال عملية صياغة الدليل، استعانت أمانة المرفق واليونيتار بالخبرة المتاحة من خلال الوكالات التنفيذية والمنفذة لأنشطة المرفق، لا سيما البرنامج الإنمائي، فضلا عن أمانات الاتفاقية. وعلاوة على ذلك، قدم خبراء من البلدان النامية مساهمات هامة في حلقة استعراض عن طريق الأقران نظمها المرفق بالتعاون مع اليونيتار في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وقد أتيح الدليل للبلدان المهتمة بالأمر ليكون أساسا لبدء المشاريع القطرية لعملية التقييم الذاتي للقدرات الوطنية.

٢٨ - وفي تطور مرتبط بذلك، وبناء على طلب من أمانات اتفاقية تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية مكافحة التصحر، شرع المعهد في إجراء مشاورات

(هراري). وكان التعاون في السابق متصلا أساسا بالأنشطة التدريبية المشتركة. وثمة اتفاق جديد بين المعهدين يوسع نطاق التعاون بشكل كبير لم يعد محصورا في التدريب. ويدرك المعهد المذكور واليونيتار السمات المشتركة من حيث الأغراض والمنهجية والبرامج القائمة ضمن جهود إدارة الديون التي يبذلها المعهدان. وتم تحديد مجالات محددة للمنفعة المتبادلة والتكامل في إدارة الديون (فيما يتعلق بالتدريب وبناء القدرات) على النحو التالي: التدريب الإقليمي، واستخدام تكنولوجيا المعلومات الجديدة، وبناء القدرات، وتبادل المعلومات.

رابعاً - الاستخدام المنهجي لليونيتار، وإدارات جديدة

٢٤ - أحرز تقدّم ملحوظ في الاستخدام المنهجي لليونيتار. ويمكن تفسير ذلك على أنه اعتراف فعلي بالإجراءات الإيجابية التي اتخذها المعهد أثناء مرحلة إعادة هيكلته. ووردت طلبات للتعاون من مرفق البيئة العالمية والأمانات التنفيذية للاتفاقيات الثلاث التي انبثقت عن مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المعقود في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢. وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية.

٢٥ - وعلى سبيل المتابعة للقرار الذي اتخذته مجلس مرفق البيئة العالمية في ١٩ أيار/مايو ٢٠٠١، طلبت أمانة المرفق من اليونيتار أن يساعد في إعداد دليل للتقييم الذاتي لاحتياجات القدرات القطرية من أجل الإدارة البيئية العالمية. ويأتي دعم المرفق لإعداد التقييمات الذاتية للقدرات الوطنية وفقا لقرار مجلسه الذي يطلب إلى أمانة المرفق أن تباشر، بالتعاون مع الوكالات المنفذة، عمليات تتيح البدء فورا في التقييم الذاتي لاحتياجات بناء القدرات في البلدان التي تطلب مثل هذه

المشاركة في عملية التقييم التي تستهل حاليا في كل بلد، فضلا عن المشاركة في الأنشطة التنظيمية المتعددة الأطراف. ويعد اليونيتار، باتفاق مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، برنامجا خاصا للسلطات المحلية عن دورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وستنظم خمس حلقات عمل إقليمية تحضيرية لما قبل مؤتمر القمة، وذلك اعتبارا من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٢. وسيعد تقرير ل عرضه على مؤتمر القمة، بهدف اقتراح الأمور التالية:

(أ) تعزيز أدوار السلطات المحلية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي حددتها الأمم المتحدة، والإقرار بتلك الأدوار؛

(ب) برنامج بناء قدرات وتدريب دولي في مجال التنمية المستدامة لفائدة لسلطات المحلية، استنادا إلى مفهوم التعاون اللامركزي.

٣١ - ووجه الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، بوصفه الوكالة الرائدة في التحضير لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات المقرر عقده في جنيف في سنة ٢٠٠٣، طلبا إلى اليونيتار من أجل تزويد أقل البلدان نموا بأحدث المعارف والرؤى المتعمقة بشأن الاستراتيجيات والقضايا المرتبطة بتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ودعمها في ما تبذله من جهود من أجل التحضير لمؤتمر القمة. والغرض من هذه المبادرة تعزيز قدرة أقل البلدان نموا على التعبير عن احتياجاتها بقدر الدور الذي يمكن لتكنولوجيا المعلومات أن تقوم به في التخفيف من حدة الفقر ودعم أساليب الحكم الرشيد وحماية حقوق الإنسان، فضلا عن التشجيع على الابتكار والمبادرة الفردية كجزء من عملية تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المستدامة. ولا بد لهذا المشروع أن يمكن جميع أصحاب المصلحة الأساسيين في هذه البلدان والحكومات وهيئات المجتمع المدني

غير رسمية لاستكشاف الطريقة التي يمكن بها تعزيز أنشطة التدريب والقدرات القائمة التي تدعمها أربع منظمات بهدف وضع نهج متكاملة لتنفيذ الاتفاقيات الثلاث. وترتبط هذه المناقشات ارتباطا وثيقا بالعملية التي بدأها مرفق البيئة العالمي لدعم عملية التقييم الذاتي للقدرات الوطنية.

٢٩ - وفي الاتجاه ذاته يجري البحث المنهجي الثاني الذي يمس احتياجات التقييم المحددة. وثمة اعتراف على نطاق واسع بأن تقييم وسيلة لقياس الفعالية وللمساعدة على تحديد سبل زيادة الفعالية. إلا أنه لا يلي غالبا التطلعات التي تتعلق بالجهود وبالتكلفة. ففي حالات عديدة، تظل النتائج والتوصيات جزءا من تقرير ولا تجد إطلاقا طريقها لتصبح جزءا من الثقافة أو القرارات أو أعمال المنظمات أو الأنشطة أو البرامج أو المشاريع المعنية. ومن الصعب على الرعاة أو المانحين أو المنظمات المشرفة معرفة ما إذا كانت المنحة المقدمة قد حققت النتيجة المناسبة أو المرغوب فيها. وتشكل القدرة على تقديم خدمات التقييم امتدادا طبيعيا لمهام البحث والتدريب وتبادل المعلومات وإقامة الشبكات. وتبني خدمات التقييم، التي قد تتراوح بين تقديم المشورة بشأن مجمل دورة التقييم أو جزء منها وإنجاز التقييم فعليا، على المعارف والموارد والشراكات المتأصلة في هذه المهام. وربما يكون لليونيتار، بحكم طبيعته ومن خلال تجربته، دور يتعين عليه القيام به في هذا المجال على سبيل الخدمة للأمم المتحدة وللدول الأعضاء فيها.

٣٠ - وستناول مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، المقرر عقده في جوهانسبرغ في سنة ٢٠٠٢، قضايا ضمن قطاعات بيئية رئيسية وكجزء من الأعمال التحضيرية للمؤتمر، يشجع أكبر قطاع مستعرض من المجتمع المدني (يتراوح بين أرباب الأعمال التجارية وأرباب الصناعة، والعلماء، والأساتذة الجامعيين، ومثلي وسائل الإعلام، والسكان الأصليين، والشباب، فضلا عن النقابات والجماعات النسائية) على

دعمها السخي، المالي وغير المالي، وحثت الدول التي أوقفت تبرعاتها على النظر في استئنافها في ضوء النجاح الذي تحقق في إعادة تشكيل المعهد وتنشيطه؛ و (ب) أهابت بالبلدان المتقدمة النمو، التي ازدادت مشاركتها في برامج التدريب المضطلع بها في نيويورك وجنيف، أن تقدم مساهمات إلى الصندوق العام أو أن تنظر في زيادة مساهماتها في هذا الصندوق؛ و (ج) شجعت مجلس أمناء المعهد على مواصلة بذل جهوده لإيجاد حل لحالة المعهد المالية الحرجة، ولا سيما من أجل توسيع قاعدة الجهات المانحة وزيادة المساهمات في الصندوق العام.

٣٥ - إلا أنه ينبغي الإشارة، لسوء الحظ، إلى أن رد الدول الأعضاء كان مخيباً للآمال. فقد حظيت إعادة هيكلة المعهد بالثناء وأبرزت جدوى برامجه، غير أن التبرعات التي تقدم إلى الصندوق العام ظلت ضئيلة. ويأمل الأمين العام، صادقاً، أن تنظر الدول الأعضاء، لا سيما البلدان الصناعية التي تستفيد من أنشطة اليونيتار، في زيادة مساهماتها أو استئنافها دون تأخير.

سادسا - الاستمرارية في إدارة اليونيتار

٣٦ - جاء في قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٥٥ أن الجمعية ترحب بالقرارات التي اتخذها الأمين العام حتى الآن من أجل ضمان الاستمرارية في إدارة المعهد والنظر في الرتبة المناسبة لمنصب المدير التنفيذي؛ وتلاحظ مع التقدير الخدمات التي يؤديها المدير التنفيذي للمعهد في ضوء التحديات الناجمة عن تزايد المسؤوليات الموكولة إليه.

٣٧ - وقد قرر الأمين العام، بموافقة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، ترفيع وظيفة المدير التنفيذي إلى مستوى أمين عام مساعد.

والأعمال التجارية من إجراء تقييم كامل للقيمة المضافة التي قد تقدمها مشاركتها هي في مؤتمر القمة. كما سيستهدف تعزيز قدرتها على التفاوض بصورة أكفأ لحماية مصالحها في أثناء مداوالات المؤتمر وتقديم مقترحات ذات صلة بذلك. ويهدف هذا المشروع في آخر المطاف إلى تمكين هذه البلدان من اقتراح برامج المتابعة المناسبة وصياغة خطة عمل واستراتيجيات مناسبة لأجل إدراجها في توصيات مؤتمر القمة.

خامسا - تدعيم الأساس المالي

٣٢ - أصبحت الحالة المالية لليونيتار إيجابية أكثر من ذي قبل بفضل الإدارة المالية الصارمة للغاية على مدى السنوات القليلة الماضية. إلا أن هذه الحالة لا تزال متقلبة بسبب استمرار تدني مستوى التبرعات غير المرصودة لهدف محدد. وهذه التبرعات تكتسي أهمية حاسمة إذا أريد للمعهد أن يستجيب للطلبات العديدة التي غالباً ما تكون ملحة للغاية فيما يتعلق بالتدريب وبناء القدرات في البلدان النامية والبلدان التي تمر بفترة انتقالية. وعدم كفاية هذه التبرعات يجعل من الصعب الإبقاء على برامج التدريب في فيينا ونيروبي ويجعل من المستحيل بدء برامج جديدة في مدن أخرى تستضيف اللجان الإقليمية للأمم المتحدة، حسبما طلب قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٥٥.

٣٣ - وتظل التبرعات المقدمة إلى صندوق الهبات لأغراض خاصة مرضية.

٣٤ - وقد وجّهت الجمعية العامة في قرارها ٢٠٨/٥٥ النداءات المحددة الثلاثة التالية إلى الدول الأعضاء: (أ) جددت نداءها إلى جميع الحكومات، ولا سيما حكومات البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات الخاصة التي لم تقدم بعد للمعهد مساهمة مالية أو غير مالية، أن تقدم لها

سابعا - إعادة تصنيف معدلات الإيجار وتكاليف الصيانة

حيزا في مبادئ الأمم المتحدة تنبني على المعدلات التجارية التي يتعين على الأمم المتحدة دفعها. ولذلك، لم يكن الأمين العام في موقف يمكنه من "إعادة تصنيف" المعدلات التي يتعين على اليونيتار دفعها لتغطية تكاليف الإيجار والصيانة ما لم تقرر الجمعية العامة استثناء صريحا من أحكام قرارها ٢١٣/٤١ وفيما يتعلق بالتوصية ٣٦.

٤١ - وعلاوة على ذلك، وإذا أريد للأمم المتحدة أن تتولى دفع جزء التكاليف الذي يدفعه اليونيتار حاليا فيما يتعلق بالإيجار والصيانة، فلا بد للجمعية العامة أن تقرر أيضا تعديل الفقرة ١٣ من المادة الثامنة من النظام الأساسي لليونيتار، التي تنص على ما يلي:

"يستفيد المعهد بخدمات الأمم المتحدة الإدارية العامة وخدماته لشؤون الموظفين والشؤون المالية وفقا لشروط تحدّد بالتشاور فيما بين الأمين العام والمدير التنفيذي، على أساس أن الميزانية العادية للأمم المتحدة لن تتكبّد أي تكاليف إضافية".

ومن المقترح إضافة النص الإضافي التالي إلى هذه الجملة "إلا بموافقة صريحة من الجمعية العامة".

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والأربعون، الملحق رقم ٤٩ (A/41/49).

٣٨ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ٢٠٨/٥٥، أن ينظر في إعادة تصنيف معدلات الإيجار وتكاليف الصيانة التي تستوفى من المعهد بهدف تخفيف حدة صعوباته المالية الحالية، والتي تزيد من حدتها الممارسة الحالية المتمثلة في استيفاء معدلات تجارية، مع الأخذ في الاعتبار أن منظمات أخرى مرتبطة بالأمم المتحدة تتمتع بمثل هذه الامتيازات.

٣٩ - وقد أثار هذه المسألة مجلس أمناء المعهد، نظرا لأنه يتوجب على المعهد دفع تكاليف الإيجار والصيانة بينما هو يخدم المنظمة بالبحر، لا سيما بتدريب الدبلوماسيين والموظفين الحكوميين الذين ينتمون إلى الدول الأعضاء.

٤٠ - ومما يذكر أن الجمعية العامة كانت قد قررت، بموجب قرارها ٢١٣/٤١ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦، أن ينفذ الأمين العام والأجهزة والهيئات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة توصيات فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة^(١). وجاء في إحدى هذه التوصيات (التوصية ٣٦) أنه ينبغي للدول الأعضاء وغيرها من الجهات المستعملة التي تشغل حيز المكاتب في أماكن عمل الأمم المتحدة أن تسدّد إيجارا يحدّد بناء على الأسعار التجارية. وقد فهم الأمين العام أن عبارة "غيرها من الجهات المستعملة" يراد بها، على نحو واضح، الإشارة إلى كل الهيئات أو الأنشطة التي تموّل خارج الميزانية العادية للأمم المتحدة، وذلك لضمان عدم تحمل الميزانية العادية التكاليف التي ينبغي تمويلها من الموارد الخارجة عن الميزانية. وعبارة "غيرها من المستعملين" تشمل اليونيتار. ووفقا للإجراء المعتمد من أجل الوفاء بالتوصية ٣٦، كانت معدلات الإيجار والصيانة التي تفرضها الأمم المتحدة على الكيانات التي تشغل